أشارت إلى أن المرأة أثبتت جدارتها في إدارة المؤسسات المالية والبورصات

فريحة الأحمد سفيرة للاستثمارات العربية

القاهرة ـ هناء السيد

بحضور كوكبة من الوزراء والمسؤولين ورجال وسيدات الأعمال العرب منح اتحاد المستثمرات العرب، رئيسة الجمعية الكويتية للأسرة المثالية الشيخة فريحة الأحمد درع تكريم سفيرة الاستثمارات العربية وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وحضور الأمين العام للجامعة د نبيل العربي.

وفي كلمتها خلال المؤتمر الذي أقيم تحت عنوان «إرادة تحديات وتعاون دولي» قالت الشيخة فريحة الأحمد، إن لهذا المؤتمر أهمية كبيرة، إذ يأتي في وقت نحتاج فيه إلى إعادة النظر في إدارة المشاريع الصغيرة والكبيرة من أجل الإنسانية والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة لتنويع مصادر الدخل للفرد ومواجهة الفقر والكوارث والبطالة.

وأشارت إلى أن المؤتمر يتناول قضايا الاستثمار وعودة رؤوس الأموال لتساهم في تنمية المجتمعات العربية بما يعود عليهم بالخير والمصالح، مضيفة أنه لا يخفى على الجميع اهتمام العالم اليوم بالجانب الاقتصادي واستخدام المال في مكانه لتعمل على زيادة الدخل للدول النامية من خلال مجالات الاستثمار المتعددة وتوظيف رؤوس الأموال بما يوفر فرص العمل وتقليل مستويات البطالة والتضخم التي وصلت في بعض الدول إلى أرقام مخيفة. وأكدت أن المرأة العربية أثبتت جدارتها في إدارة الاستثمار والشركات والمؤسسات المالية والبورصات وباتت جزءا لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية، مؤكدة على قدراتها الفائقة في المنافسة والإدارة الناجحة الفعالة، وفى ختام كلمتها توجهت الشيخة فريحة بالشكر للامين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي ومنحته درعا تكريمية.

الشيخة فريحة الأحمد تقدم درعا تقديرية إلى د. نبيل العربي

الشيخة فريحة الأحمد تلقي كلمتها في المؤتمر

المرأة العربية باتت جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية العالمية

من جانبه، دعا د. نبيل العربي إلى تضافر الجهود لتعزيز الاستثمارات العربية البينية والنهوض بها في مواجهة التحديات الراهنة التي تواجه المنطقة.

وقال العربي إن المنطقة العربية تشهد الكثير من التطورات والتغيرات، التي تؤكد أهمية دور الاستثمار في التنمية الشاملة، حيث أثرت التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة تأثيرا سلبيا على تدفق الاستثمار إلى الدول العربية وأدت إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف نتائج برامج التشغيل في معظم الدول العربية.

ولفت إلى ان الجامعة العربية عملت منذ إنشائها على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها لزيادة التجارة والاستثمار حيث أقيمت العديد من المؤسسات المالية العربية لتحقيق الأهداف المنشودة، وقد توجت تلك الجهود بقرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية والتي عقدت بالرياض مطلع 2013 والخاص باعتماد الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية لتتواءم مع المتغيرات الجديدة على الساحتين الدولية والإقليمية وذلك لتوفير المناخ الملائم لزيادة الاستثمارات العربية البينية والمساهمة في توجيه الاستثمارات العربية إلى داخل المنطقة العربية بدلا من الخارج.

من جانبها، أكدت هدى يس رئيس اتحاد المستثمرات العرب أهمية دور المستثمرات العرب في الدفع قدما بالاقتصاد واقامة المشروعات الرائدة التي تحقق التنمية المستدامة وتنهض بالمجتمع، منوهة بدعم الرئيس عبدالفتاح السيسي للمرأة المصرية والعربية والافريقية ودورها البناء في النهوض بالتنمية المجتمعية.

وأعلنت عن إطلاق مبادرة ترويج من اجل التعريف بفرص الاستثمار في مصر والمشروعات المختلفة، معلنة عن مشروعات جديدة للنهوض بالتعليم ومنها مبادرة الجامعة الملكية لتأهيل الشباب في المجالات المختلفة.

من جانبه، أكد وزير الاستثمار أشرف سالمان أن الحكومة المصرية تسعى بشكل حثيث الى جذب الاستثمارات وتهيئة المناخ للنهوض بمعدل النمو الذي وصل الى 5٪، مشيرا الى أن خطة الاستثمار تستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة تصل إلى 10 مليارات دولار، لافتا إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حاليا لا يتجاوز 5 مليار دولار وهي نسبة هزيلة للغاية.

«العدل»: تحديد اختصاصات «متابعة قضايا المال العام»

أصدر وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس لجنة متابعة قضايا المال العام يعقوب الصانع، قرارا وزاريا بتحديد اختصاصات لجنة متابعة قضايا المال العام الصادر بتشكيلها قرار مجلس الوزراء رقم 2013/1189 وقرار وزير العدل رقم 2013/260، بتسمية أعضائها بحيث تتولى اللجنة وفقا للقرار الجديد الذي اصدره الوزير متابعة قضايا الاعتداء على الأموال العامة المتعلقة بالقانون رقم 19 لسنة 1993، بشأن حماية الأموال العامة على أن تقوم اللجنة بإعداد تقريرين أحدهما في شهر أبريل والآخر في شهر أكتوبر من كل عام ويتم رفعهما إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء يتضمن كل منهما احصائية بعدد قضايا الاعتداء على المال العام وما آلت اليه كل منها وذلك من واقع البيانات التي تطلبها اللجنة من سلطات التحقيق المختصة مع تصنيف هذه القضايا وتبويبها وتلخيصها وبيان المراحل التي مرت بها والقرارات الصادرة فيها، على ان يتضمن كل تقرير بيانا بالقضايا التي صدرت قرارات بحفظها وأسباب هذا الحفظ وما إذا كان قد تم التظلم منها من عدمه وما آل اليه كل تظلم. وتقوم اللجنة بالتنسيق مع الجهات الرقابية المختصة بما في ذلك لجنة حماية المال العام بمجلس الأمة وديوان المحاسبة والجهات الأمنية ذات الصلة وذلك فيما يتعلق بقضايا الاعتداء على المال العام والحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بقضايا المال العام عن طريق نظام الاستعلام القضائي بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاحصاء بوزارة العدل. وفوض القرار الوزاري اللجنة بوضع لائحة داخلية لها لتنظيم آلية عملها واجتماعاتها وممارسة مهامها.. كما فوضها أيضا في الاستعانة بمن تراه من ذوي الاختصاص لأداء مهامها في مباشرة الأعمال الفنية والإدارية من داخل الوزارة وخارجها.

المعهد أطلق تنفيذ إستراتيجيته الثامنة بمشاريع طموحة لخدمة الكويت

المطيري: اختيار قيادات «الأبحاث» تم بمعايير ثابتة

دارين العلي

أعلن مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية د. ناجي المطيري عن انطلاق العمل في الخطة الاستراتيجية الثامنة 2015ـ2020 للمعهد اعتبارا من أوائل الشهر الجاري، والتي تسهم في توفير فرص حقيقية للتنمية في الكويت.

وأوضح المطيري خلال مؤتمر صحافي امس عن أن الخطة الاستراتيجية الثامنة (2015ـ2020) تنفذ في إطار مشروع التحول الاستراتيجي للمعهد (2030/2010) بغرض تعزيز مساهمة المعهد في القضايا المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا على المستويين الإقليمي والعالمي، مع التركيز على القضايا ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية للبلاد.

د. ناجي المطيري متحدثا خلال المؤتمر الصحافي (محمد هاشم)

وأكد حرص المعهد على توافق استراتيجية البحث والتطوير طويلة الأمد للمعهد مع الأولويات الوطنية للكويت، للمساهمة في إيجاد الحلول للتحديات الوطنية وفقا للأهداف المحددة في خطة التنمية للدولة، والتي تركز على أن تصبح الكويت مركزا ماليا إقليميا، مع تنمية القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين في الكويت.
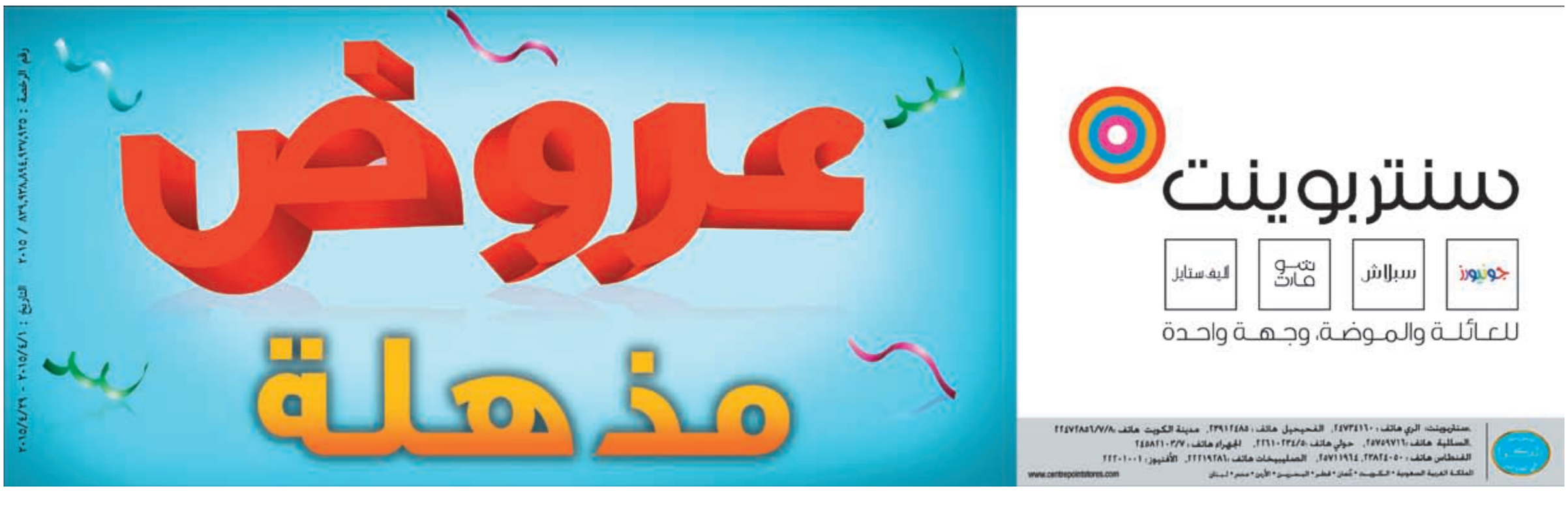
وفي رده على استفسارات الصحافيين على هامش اللقاء أكد د.ناجي المطيري أن اختيار قيادات المعهد وفق الهيكل التنظيمي الجديد تم من خلال مزج القيادات الشابة ذات الخبرة، نافيا ان يكون الاختيار تم من منظور فئوي او طائفي او قبلي، انما من خلال معايير ولجان شكلت لاختيار 42 مسؤولا من اصل 150 متقدما لشغل الوظائف الإشرافية، مشددا على أن معيار الكفاءة والخبرة ركن أساسي في اختيار الكفاءات القادرة على قيادة دفة الأمور في ادارة المعهد ودون أي نظرة شخصانية ودون انتمائها لأي فئة او طائفة.